مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

(سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد "الإسرائيلي")

ورقة رقم (1)

الانفكاك عن الاقتصاد "الإسرائيلي": الإنتاج المحلي كخطوة أولى

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

آذار 2019

ملخص عام

عملية الانفكاك من التبعية لاقتصاد دولة الاحتلال تبدأ بخطوات عملية من خلال الاستثمار بالصناعة والزراعة مع خطوات حكومية فاعلة لحماية المنتجات المحلية، وتعتبر المحروقات والإسمنت والحديد والسيارات والحبوب والأعلاف والأدوية من أهم الواردات السلعية للأسواق الفلسطينية بشكل عام، هذه المجموعات الستة تشكل حوالي 31% من إجمالي الواردات الفلسطينية، وبالتالي هي ذات تأثير كبير يستدعي العمل على خلق بدائل تدعم الاقتصاد الفلسطيني وتساهم في نوع من الاستقلال والانعتاق من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، حيث أنها إما تأتي من الصناعات "الإسرائيلية" بشكلٍ مباشر مثل الإسمنت والأعلاف والحديد، أو عبر الاسواق الاسرائيلية مثل المحروقات والسيارات وغيرها، وكل منها بحاجة الى آلية لاستبدالها من خلال استراتيجيتين: إما من خلال التصنيع المحلي والاعتماد على سياسة إحلال الواردات وهذا يكون ضمن استراتيجيات العمل طويلة الأمد، والاستراتيجية الثانية هي من خلال الاستبدال لمصادر الاستيراد لتلك السلع بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني، من حيث التكاليف والبعد السياسي أيضاً المتمثل بتحكم الاحتلال الصهيوني، وهما استراتيجيتان يتم العمل عليهما في نفس الوقت وبشكل متوازي وليستا بدائل لبعضهما البعض.

وعلى مستوى آخر، يمكن الاستثمار في الثروة الحيوانية حيث يستورد التجار الفلسطينين 70–90 مليون دولار سنويا من العجول كما وينفق الفلسطينيون ما قيمته 200 مليون دولار من استيراد للأعلاف وحبوب الأعلاف حيث بإمكان الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الزراعية الاستثمار في هذا القطاع وانتاجه محليا. إضافة الى 27 مليون دولار بدل استيرادهم للذرة من "إسرائيل" والتي يمكن زراعتها في سهول جنين وطوباس.

هذا وتستورد السلطة الفلسطينية بما يقارب 60 مليون دولار سنوياً أدوية ومستلزمات طبية من "اسرائيل".

ويبقى التساؤل الذي يطرح نفسه وفي ظل نجاح مصانع المشروبات الخفيفة التي يملكها الفلسطينيين، لماذا يستمر الاستيراد من "إسرائيل" يتراوح بين 35–40 مليون دولار أمريكي سنوياً، بينما الألبان لوحدها بلغ حجم الاستيراد منها أكثر من 23 مليون دولار. في حين تبلغ تكلفة استيراد الجبنة الصفراء من "إسرائيل" أو من خلالها حوالي 20 مليون دولار، إذن حان الوقت للاستثمار في هذا القطاع.

أي استثمار فلسطيني في أي قطاع زراعي أو صناعي يحرر مئات ملايين الدولارات من السيطرة الضريبية "الإسرائيلية"، وهي أموال سيكون بمقدور الحكومة الفلسطينية جبايتها بدون قرصنة وعمولات وبدون ابتزاز سياسي من قبل حكومة الاحتلال، كما أن ذلك سيساهم في تخفيض من أزمة عجز الميزان التجاري الذي وصل إلى حوالي 4.788 مليار في العام 2017.

تقديم

تعرف التبعية على أنها "حالة يكون فيها اقتصاد بلدان معينة مشروطاً بتطور وتوسع اقتصاد آخر يخضع له الأول، وتتخذ علاقات الاعتماد المتبادل، بين اقتصادية أو أكثر، وبين هذه والعالم، شكل تبعية حين يكون بوسع بعض البلدان (المهيمنة) التوسع والتطور الذاتي، بينما لا تستطيع بلدان أخرى (التابعة) القيام بذلك إلى كانعكاس لذلك التوسع.

وتعد النظرية الاكثر رواجاً فيما يخص التجارة الدولية، (Heckscher–Ohlin)، والتي تنص على أن الدول تصدر السلع التي تعتمد في عملية انتاجها على العوامل الاكثر وفرة فيها، مما يعني زيادة في الانتاجية من القطاعات التي تعتمد الوفرة، وبالتالي مزيد من الدخل، بالمقابل استيراد السلع التي لا تتوفر لهم فيها افضلية نسبية بتكلفة اقل من الدول الأخرى.

العديد من الدراسات تناقضت فيما يخص المنفعة المتبادلة من الانفتاح التجاري ونظرية المقارنة (comparative advantage)، حيث أن الافضلية النسبية لكل بلد غير ثابتة، ولا يمكن قياسها على مستوى العالم، فبينما تكون دولة لها افضلية نسبية عند مقارنتها مع دولة معينة، تتغير هذه الافضلية بتغير دولة المقارنة، حيث أن تغيير دولة المقارنة قد تحول بلد من بلد يعتمد العمالة الماهرة إلى بلد يعتمد عمالة غير ماهرة، وكذلك من بلد متخصص في سلع اولية إلى بلد متخصص في سلع رأسمالية والعكس صحيح، لان عملية المقارنة هي نسبية وليست مطلقة، كما ان هذا الافتراض لا يصلح في مرحلة العولمة والشركات العابرة للحدود والمتجاوزة للجنسيات، التي انتقلت الى مناطق تحقق لها ارباح اكبر، ونقلت معها راس المال من مناطق ترتفع فيها اجور العمالة الى مناطق فيها عمالة ارخص لتعظيم أرباحها.

الدراسات التطبيقية التي بحثت في مدى ملائمة هذه النظرية في الواقع، تناولت حالات عديدة اعطت نتائج مناقضة لنظرية "هكسشير –اوهلين" (دافيس، 1996). طور دافس تفسير نظري لمثل هذا التعارض يدعي ان الاعتماد على عوامل الوفرة تطبق فقط لمجموعة صغيرة من الدول التي تتشابه في عوامل ومستويات الانتاج، وليس على مستوى العالم ككل كما يدعي كل من هكسشير وستوبلر، أي انه إذا كانت الدولة تعتمد العمالة بالمقارنة مع دول العالم، ولكنها تعتمد راس المال بالمقارنة مع الدول الشبيهة من حيث الثروة وعوامل الانتاج بالتالي أثر التجارة الدولية سيكون عكس ما يطرح هكسشير وستوبلر.

منذ احتلال "إسرائيل" للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، عمل الاحتلال الصهيوني على السيطرة وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني وعزله عن التواصل مع العالم الخارجي، حيث صادرت "إسرائيل" الأرض والثروات بكافة أشكالها، كما اعتمدت سياسة الانتقال الحر للعاملين الفلسطينيين للعمل في أسواقه، كأداة للاستفادة من انخفاض تكاليف التشغيل، واحتواء السكان الفلسطينيين، وعزلهم عن أراضيهم ومصادر عيشهم التي لا ترتبط بشكل مباشر بالتحكم "الإسرائيلي".

كذلك تم التركيز على أن تكون الضفة الغربية وقطاع غزة اسواقاً للسلع الاسرائيلية، بهدف إنهاء الروابط التجارية مع المحيط، كما تم حصار التطور الصناعي، من خلال إصدار الأوامر العسكرية التي تمنع وتكبل هذا التطور، ومنع أي تطور على النظام المصرفي الفلسطيني. كل هذه الاجراءات والسياسات الممنهجة خلقت تشوهات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني وجعلته اقتصاداً تابعاً من ناحية التشغيل، ومعتمد على التحويلات المالية في تحفيزه.

فيما بعد، نتحدث عن اتفاقية أوسلو والتي لم تأتِ بجديد في مجال تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الصهيوني، حيث تضمنت غلاف جمركي موحد، أطفى على الاحتلال نوع من الشرعية المبنية على اتفاقية بين طرفين

فيما يتعلق بالسياسات الضريبية، إضافة الى ترسيخ التحكم بالمعابر، والتأثر بالسياسات النقدية الإسرائيلية، وتحويل سلطات الاحتلال جمع الإيرادات الضريبية وتسليمها للسلطة الفلسطينية. هذه الاتفاقيات مكنت الاقتصاد الصهيوني من فرض المزيد من الضغوط والسيطرة المستندة اليها من جهة، ومن جهة أخرى بمنطق المهيمن والمسيطر، وتم ممارسة الضغط وتمرير سياسات الأمر الواقع على السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في الضفة وغزة. ورغم العديد من المناسبات التي دعت فيها السلطة الفلسطينية وكافة الأطر والأحزاب والفعاليات والمؤسسات إلى الانفكاك الاقتصادي، كرد على التعنت "الإسرائيلي" وتنصله من الالتزامات السياسية، إلا أنها لم تترجم إلى خطوات عملية ذات أثر ملموس على أرض الواقع، وبقيت عبارة عن أفكار تطرح دون ترجمه عملية.

أزمة الحفاظ على تبعية دائمة للاقتصاد "الاسرائيلي"!!

هناك العديد من الدراسات التي أجريت على موضوع تبعية وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد "الإسرائيلي"، والآثار السياسية والاقتصادية السلبية المترتبة على هذا الارتباط، المتمثلة في تبعية وارتهان وسيطرة وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وخرجت هذه الدراسات بالعديد من التوصيات، التي لا بد من العمل عليها لتحقيق نوع من التقدم في هذا المجال، ولكن النتائج لا زالت مخيبة للآمال، وليست بالمستوى المطلوب وأحياناً تراوح في ذات المكان، والدليل على ذلك الازمات التي تعصف بالواقع الفلسطيني، وتستغل من خلالها هذه التبعية في تمرير سياسات الضغط الاحتلال الصهيوني على الجانب الفلسطيني، من تجميد للأموال، وتحديد لنوع البضائع والسلع المسموح بها والممنوعة، والوقت الذي تستغرقه عمليات الاستيراد والتصدير بسب العراقيل "الإسرائيلية"، ونسب الجمارك بسب الغلاف الجمركي الموحد، وغيرها الكثير من السياسات التي يتم انتهاجها، بحيث بات الأداء الاقتصادي الفلسطيني مرتهن بما يتمخض عن سياسات وسلوك الاحتلال.

من هنا تبرز أهمية العمل الجاد ضمن استراتيجية مستدامة وأدوات قابلة للقياس لتحقيق تقدم في هذا المجال، بخطوات عملية قابلة للتطبيق وذات آثار ملموسة على واقع الحال السياسي والاقتصادي الفلسطيني، وأن يتم التركيز على الآثار الإيجابية على المدى البعيد، وإن كانت هناك بعض الآثار السلبية على المدى القصير.

في هذه الورقة سيتم التركيز على موضوع التجارة الخارجية الفلسطينية من صادرات وواردات، تحديداً مع الاحتلال "الإسرائيلي"، وماهي أهم السلع التي يمكن العمل عليها لتحقيق نوع من التقدم في الانفكاك وعدم الارتباط بالجانب "الإسرائيلي".

تفاقم العجز في الميزان التجاري

ارتفع إجمالي الصادرات الفلسطيني من حوالي 0.558 مليار دولار في العام 2008 ليصل إلى 1.064 مليار دولار في العام 2017، فيما ارتفعت الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" من 2.796 مليار دولار في العام 2008 لتصل إلى 3.234 مليار دولار في العام 2017، وبلغ العجز في الميزان التجاري مع "إسرائيل" حوالي 2.356 مليار دولار أمريكي في العام 2017، وهي تمثل نصف العجز في الميزان التجاري الاجمالي لفلسطين في العام 2017. ورغم أن هناك نمو في إجمالي الصادرات الفلسطينية إلا أن العجز في الميزان التجاري العام زاد من 2.907 مليار في العام 2008 ليصل إلى حوالي 4.788 مليار في العام 2017.

شكل رقم (1)

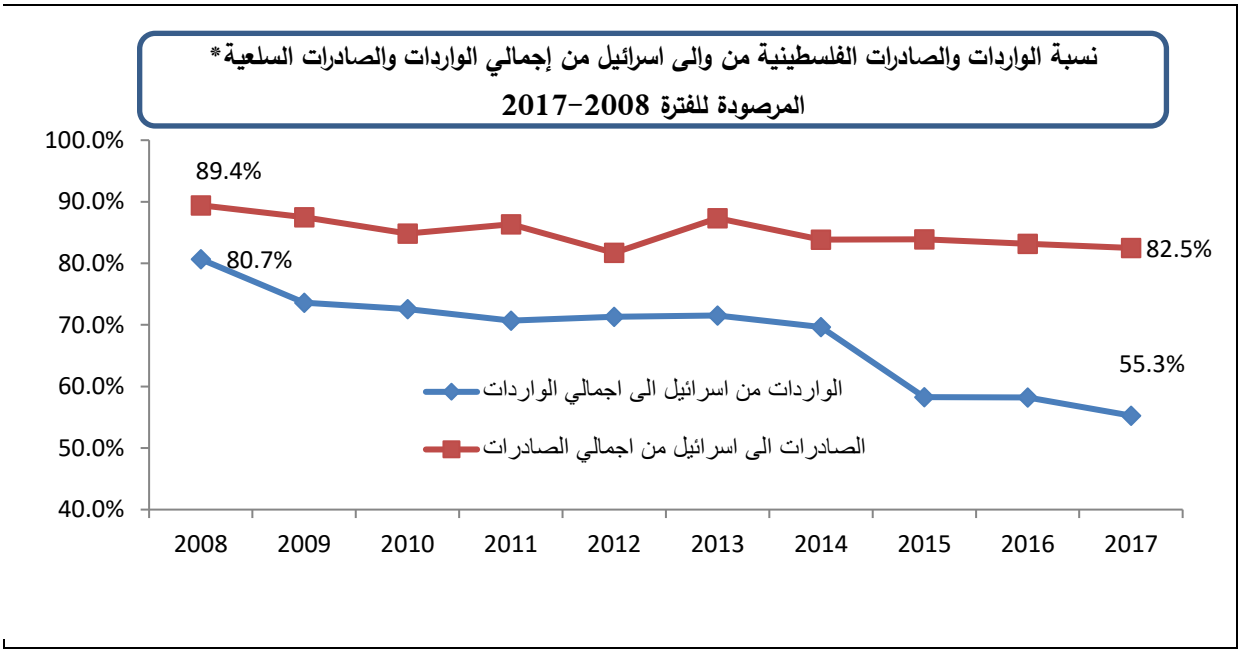

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال "الإسرائيلي" إليها عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

ملاحظة: الصادرات تشمل السلع وطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها.

من حيث نسبة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل"، هناك تراجع في نسبة الواردات إلى إجمالي الواردات الفلسطينية، فبينما كانت في العام 2008 تشكل حوالي 81%، أصبحت في العام 2017 تشكل حوالي 55%، بالمقابل تراجعت الصادرات إلى "إسرائيل" بشكل طفيف من حوالي 89% الى حوالي 83% عن نفس الفترة الزمنية.

هذا مؤشر على أن الارتباط بالاقتصاد "الإسرائيلي" من حيث الصادرات والواردات لا زال مرتفعاً، رغم وجود بعض التحسن في مجال الواردات من خلال النسب، إلا أن القيم لا زالت مرتفعة، وهي في تزايد ولكن بوتيرة أقل حدة من السابق. أما في مجال الصادرات فلا زالت النسب مرتفعة، وكذلك القيم تزداد بوتيرة عالية، فهي في العام 2017 أعلى بحوالي 76% مما كانت عليه في العام 2008.

شكل رقم (2)

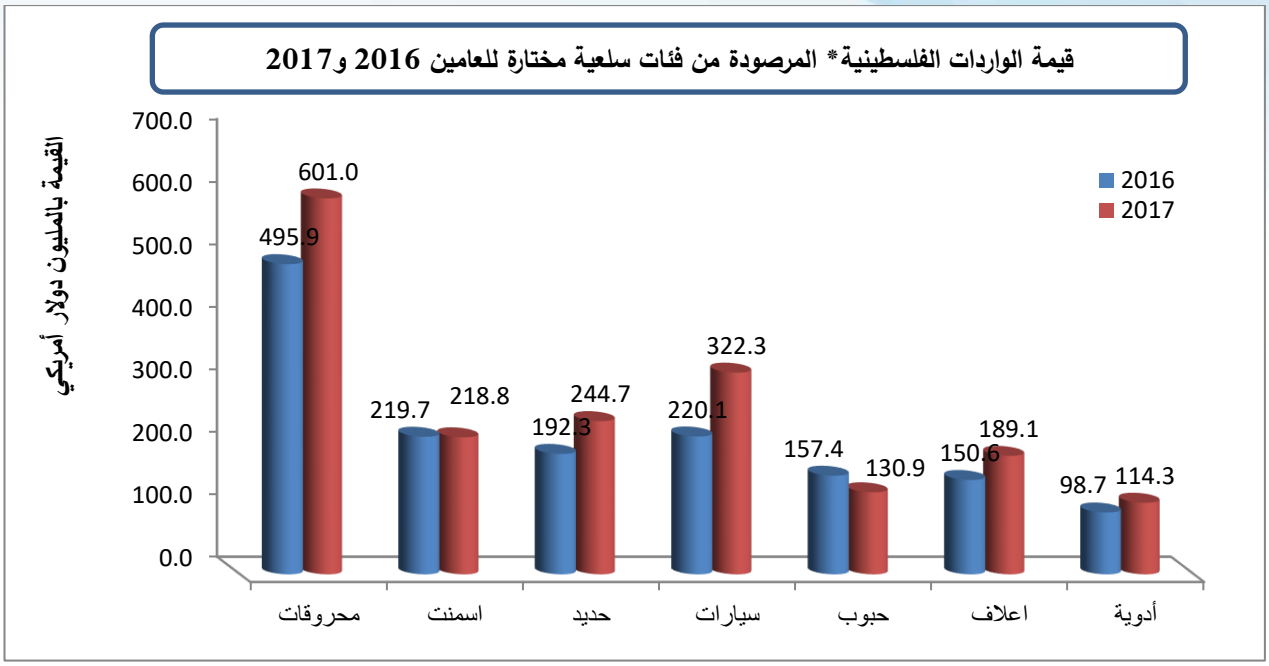

وعند الحديث عن أهم الواردات السلعية للأسواق الفلسطينية بشكل عام، نلاحظ من الشكل أعلاه أنها ضمن المحروقات والإسمنت والحديد والسيارات والحبوب والأعلاف والأدوية، هذه المجموعات الستة تشكل حوالي 31% من إجمالي الواردات الفلسطينية، وبالتالي هي ذات تأثير كبير يستدعي العمل على خلق بدائل تدعم الاقتصاد الفلسطيني وتساهم في نوع من الاستقلال والانعتاق من التبعية للاقتصاد "الإسرائيلي"، حيث أنها إما تأتي من الصناعات الاسرائيلية بشكل مباشر مثل الاسمنت والأعلاف والحديد، أو عبر الأسواق "الإسرائيلية" مثل المحروقات والسيارات وغيرها، وكل منها بحاجة الى آلية لاستبدالها إما من خلال التصنيع المحلي والاعتماد على سياسة إحلال الواردات، وهذا يكون ضمن استراتيجيات العمل طويلة الأمد، والاستراتيجية الثانية هي من خلال الاستبدال لمصادر الاستيراد لتلك السلع بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني، من حيث التكاليف والأبعاد السياسية ايضاً المتمثلة بتحكم الاحتلال الصهيوني، وهما استراتيجيتان يتم العمل عليهما في نفس الوقت وبشكل متوازي، وليستا بدائل لبعضهما البعض.

أهم الواردات السلعية من "إسرائيل" او عبر "إسرائيل"

عند مراجعة البيانات للسنوات السابقة نلاحظ أن هناك تزايد في الواردات من أو عبر "إسرائيل" لمجموعة ثابتة من السلع، ولتسليط الضوء على هذه السلع تم جمع بيانات حول أهم عشرين مجموعة سلعية يتم استيرادها من أو عبر "إسرائيل" للعام 2017 والصادرة عن إحصاءات التجارة الخارجية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكانت على النحو التالي:

شكل رقم (3)

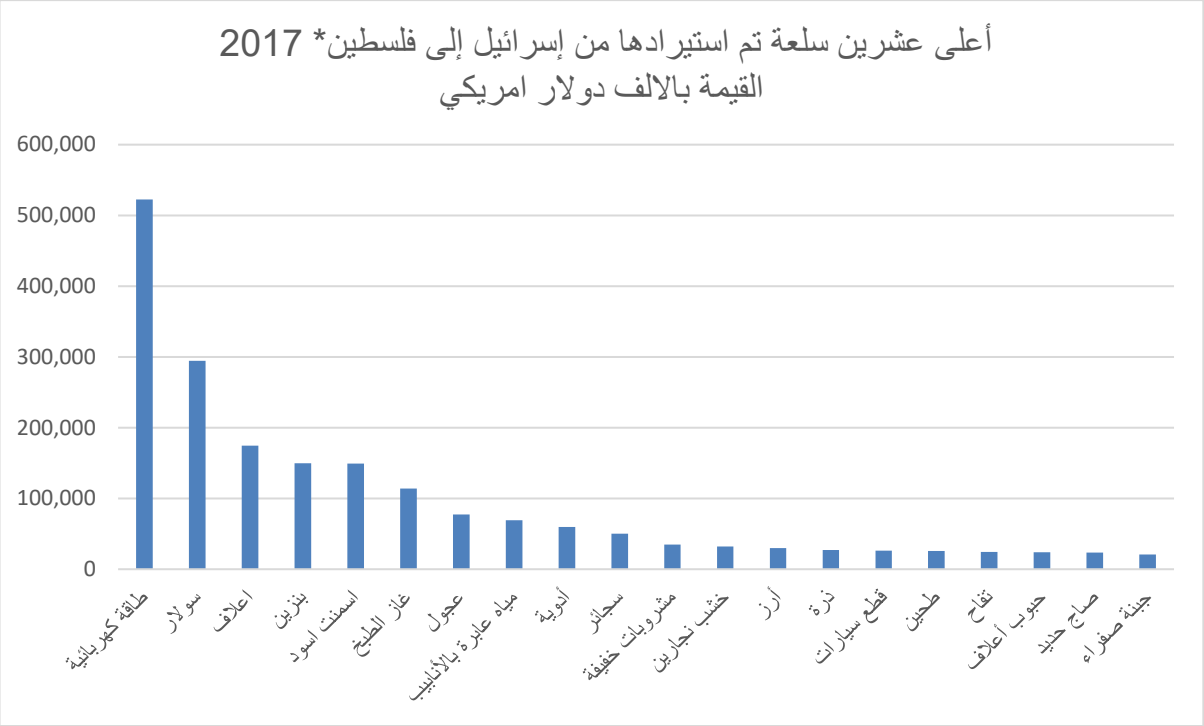

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال "الإسرائيلي" إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

نلاحظ أن المجموعات السلعية تشمل مجموعة من السلع الأساسية، التي تدخل في العديد من الأنشطة ومجالات الحياة الأساسية وكذلك الإنتاج الزراعي والصناعي وقطاع النقل والمواصلات، مما يجعل لها تأثير مضاعف في تكليف الإنتاج، ومن الأمثلة عليها الطاقة الكهربائية والمحروقات بأنواعها والمياه والأدوية والأعلاف والطحين والحبوب وغيرها، كما هو واضح في الشكل أعلاه. هذا يجعل من الأهمية بمكان تطوير إنتاج ما يمكن إنتاجه محلياً، أو البحث عن مصادر بديلة لتوفير جزء من هذه المنتجات، كنوع من البحث عن تكاليف أقل، أو في مسيرة تحقيق نوع من الانفكاك للسيطرة "الإسرائيلية" والتحكم بالاقتصاد الفلسطيني، فعلى سبيل المثال عندما نتحدث عن المشتقات النفطية نكاد لا نجد قطاع لا تؤثر فيه هذه السلعة، فمن غاز الطهو المنزلي إلى الصناعات المختلفة إلى إنتاج الطاقة إلى النقل والواصلات، وأسعار هذه السلعة في فلسطين هي من أعلى الأسعار على مستوى العالم، والاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الصهيوني لا تمنع استيراد هذه السلعة الحيوية من مصدر بديل، مثلاً عبر الأردن، ولكن لغاية تاريخه لم تبذل محاولات جادة لتحقيق ذلك. سلعة الاسمنت التي تشكل سلعة حيوية مهمة يتم استيراد الجزء الأكبر منها من الاحتلال الصهيوني، وهي سلعة استراتيجية ذات تأثير كبير في تكاليف الانشاءات والابنية بأنواعها المختلفة، أيضاً لم تبذل المحاولات الجادة للخلاص من كون الاحتلال الصهيوني المورد الرئيسي لها للأسواق الفلسطينية، فلا بد من مصدر بديل، أو بإنتاجها محلياً، هذه أمثلة نستطيع أن نضيف عليها الحبوب والأعلاف والطحين وغيرها (انظر اي الشكل أعلاه)، والتي تقارب حوالي 2 مليار دولار حسب احصائيات العام 2017.

شكل رقم (4)

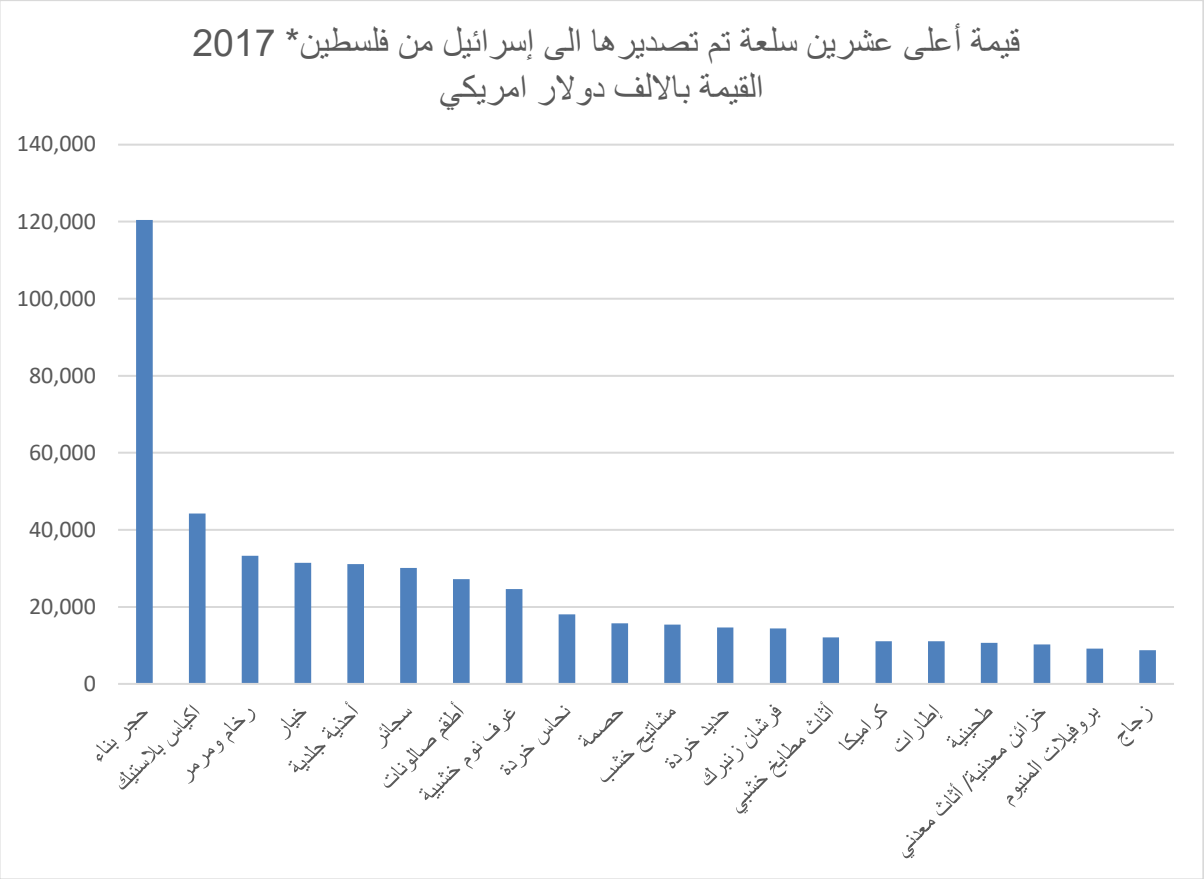

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

بلغت قيمة أعلى عشرين سلعة من الصادرات الفلسطينية إلى الاحتلال الصهيوني في العام 2017 أقل من نصف مليار دولار بقليل، حوالي 490 مليون دولار أمريكي، وهي نسبة مرتفعة من إجمالي صادرات فلسطين، تمثلت في حجر البناء والرخام وبعض انواع البلاستيك والخضروات والصناعات الخفيفة ومنها الأحذية (أنظراي الجدول أعلاه). هذه النسب المرتفعة من الصادرات إلى الكيان الصهيوني تعد أيضاً كمؤشر على مدى التبعية والتشابك مع اقتصاد الكيان وان كانت في مجال الصادرات، لأنها تضع العديد من الموارد الفلسطينية في قبضة وسيطرة وتحت تحكم هذا الاحتلال.

النتائج والتوصيات:

- عملياً، الانفكاك من التبعية للاقتصاد "الإسرائيلي" في مجال الواردات والصادرات السلعية الفلسطينية لم تحقق نتائج ملموسة وواضحة خلال العشر سنوات الماضية، وهي بحاجة إلى المزيد من العمل لتحقيق تقدم ملموس مما يخدم على الصعيد الاقتصادي والسياسي.
- الانفكاك الاقتصادي عن "إسرائيل" ليس قرارا قياديا وسياسي فحسب، بل هو مسؤولية القطاع الرسمي الحكومي والقطاع الخاص، ويكون تفعيله على المستوى الشعبي، وذلك يتطلب استراتيجية لا تنفك عن البعد النضالي المقاوم للاحتلال "الإسرائيلي" بمعطياته الحقيقية، على أساس أنه احتلال، وليس شريكاً أو طرفاً آخر، أو دولة مجاورة، تبنى معها علاقات اقتصادية طبيعية.
- هذا الخيار يجب أن يكون خياراً وطنياً، يفرض على الواقع بجميع مكوناته، وبما يحمله من أعباء مؤقتة قد يعاني منها الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني على حد سواء، وهذا يجب أن يكون بمعزل عن مقاييس الربح والخسارة أو التكلفة والعائد، وليس كأي محاكمة اقتصادية في وضع طبيعي، لأن هكذا محاكمة حتماً ستقضي على المدى القصير إلى عدم الجدوى من هذا النهج، وعليه يجب ان يتم:
  - منع دخول المنتجات "الإسرائيلية" إلى الأسواق الفلسطينية، إن تعذّر ذلك على المستوى الرسمي لابد له من بديل يضمن تطبيق هذا المنع مثل المقاطعة الإجبارية من خلال منع التوريد لتلك البضائع شعبياً بأطر منظمة.
  - تطبيق العقوبات الرادعة على المخالفين للقوانين من خلال النظام القضائي، خاصة المهربين للسلع "الإسرائيلية" إلى الاسواق الفلسطينية والتشهير بهم وعدم التستر عليهم.
  - دعم الاستيراد المباشر من بدائل عملية بما هو متاح حالياً، وتضمن تطبيقه الاتفاقيات المبرمة على المدى القصير، والبدء بتعزيز الاستيراد المباشر للسلع الاستراتيجية، كالوقود والاسمنت والأعلاف، من دول الإقليم، وتطوير هذه البدائل مستقبلاً لإحداث تغير جذري على المدى الطويل.
  - لا يمكن الاعتماد في المنفعة المتبادلة على اقتصاد متطور جداً ويتضمن فجوة كبيرة عن الاقتصاد المحلي، لأنها ستكون علاقة انتفاع واستغلال وهيمنة من الطرف الأقوى، بحيث يتم استغلال المواد الأولية من الاقتصاد الضعيف وتورد له المواد المصنعة ذات القيمة المضافة العالية، فكيف إذا ما كان هذا الطرف هو احتلال مثل الاحتلال الصهيوني الساعي إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني.
  - التشوهات الهيكلية الناتجة عن التبعية الاقتصادية ل"إسرائيل" أضرت كثيراً بالاقتصاد الفلسطيني، ومنعت التطور في العديد من المجالات بل احدثت تراجع في بعضها مثل ما هو حاصل في قطاعي الزراعة والصناعة.
  - صياغة استراتيجية وطنية واضحة تحدد الشكل المستقبلي للعلاقة الاقتصادية مع الاحتلال الصهيوني.
  - اتخاذ المواقف الحازمة من قبل المستوى السياسي للتعامل مع الخروقات "الإسرائيلية"، كما حدث في قرار وقف استيراد بعض المنتجات الزراعية مثل العنب والبطيخ والدواجن من "إسرائيل".
  - زيادة التركيز على رفع جودة المنتجات المحلية بالتوازي مع حمايتها من الاغراق بالواردات وتحديداً من الكيان الصهيوني.

بالإضافة إلى:

- تخفيض الضرائب خصوصا المفروضة على السلع الأساسية، وأن يتم استغلال عائدات الضرائب بشكل فعال في منفعة الاقتصاد الوطني.
- تفعيل قانون رقابة المستهلك بشكل جدي والالتزام به بأعلى شكل من الأشكال.

التوصية الأكثر أهمية تتمثل في تبني تنفيذ بعض السياسات والمشاريع من خلال القطاع العام، ليس بهدف الربحية أو الاحتكار أو تحقيق الإيرادات، وإنما لدعم نهضة وقيام صناعات وتطوير قطاعات حيوية في مجالي الصناعة والزراعة.

المصادر:

- البيطاوي، وفاء (2019). تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية، ماس، رام الله– فلسطين.
http://www.mas.ps/files/server/20190204112258-2.pdf
- ماس، (2019). الانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي سياسات ومتطلبات النجاح، رام الله– فلسطين.
http://www.mas.ps/files/server/20190301091816-2.pdf
- عبد الرزق، عمر (2016). الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي، وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، ماس، رام الله– فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله– فلسطين.

الملاحق:

ملحق رقم (1):

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية الفلسطينية* المرصودة حسب البلد للفترة 2008-2017

القيمة بالألف دولار أمريكي

السنة	الواردات		الصادرات	
	من اسرائيل	الإجمالي	إلى اسرائيل	الإجمالي
2008	2,796,250	3,466,168	499,423	558,446
2009	2,651,129	3,600,785	453,494	518,355
2010	2,873,343	3,958,512	488,396	575,513
2011	3,091,022	4,373,647	643,853	745,661
2012	3,350,799	4,697,356	639,180	782,369
2013	3,694,821	5,163,897	786,356	900,618
2014	3,958,259	5,683,199	791,540	943,717
2015	3,044,627	5,225,467	803,626	957,811
2016	3,123,190	5,363,768	770,812	926,499
2017	3,234,784	5,853,850	878,617	1,064,884

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله– فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

ملاحظة: الصادرات تشمل السلع وطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها.

ملحق رقم (2):

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إجمالي قيمة أعلى عشرين سلعة تم استيرادها من إسرائيل إلى فلسطين* للعامين 2016 و 2017

القيمة بالألف دولار أمريكي

الرمز	الوصف	2016	الرمز	الوصف	2017
27160000	طاقة كهربائية	563,305	27160000	طاقة كهربائية	522,594
27101960	سولار	238,936	27101960	سولار	294,693
25232900	اسمنت اسود	168,113	23099000	اعلاف	174,519
23099000	اعلاف	139,338	27101210	بنزين	149,564
27101210	بنزين	126,970	25232900	اسمنت اسود	149,185
27111100	غاز الطبخ	92,989	27111100	غاز الطبخ	113,960
01022900	عجول	90,202	01022900	عجول	77,225
22019000	مياه عابرة بالأنابيب	59,322	22019000	مياه عابرة بالأنابيب	69,312
24022000	سجائر	48,157	30049000	أدوية	59,753
30049000	أدوية	47,309	24022000	سجائر	50,283
22029000	مشروبات خفيفة	42,282	22029000	مشروبات خفيفة	34,963
10019900	قمح	36,904	44129900	خشب نجارين	32,297
10089000	حبوب أعلاف	34,869	10062000	أرز	29,853
10062000	أرز	34,785	07099920	ذرة	27,256
44129900	خشب نجارين	28,148	87089900	قطع سيارات	26,210
08081000	تفاح	25,031	11010090	طحين	25,845
87089900	قطع سيارات	24,529	08081000	تفاح	24,401
11010090	طحين	24,072	10089000	حبوب أعلاف	23,823
04031000	ألبان	23,310	72085400	صاج حديد	23,539
25171000	حصمة	20,710	04063000	جبنة صفراء	20,769
المجموع		**1,869,281**	**المجموع**		**1,930,046**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله– فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

ملحق رقم (3):

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إجمالي قيمة أعلى عشرين سلعة تم تصديرها من فلسطين* إلى إسرائيل للعامين 2016 و 2017

القيمة بالألف دولار أمريكي

الرمز	الوصف	2016	الرمز	الوصف	2017
68022900	حجر بناء	101,881	68022900	حجر بناء	120,469
39232100	اكياس بلاستيك	46,100	39232100	اكياس بلاستيك	44,256
24022000	سجائر	34,477	68022100	رخام ومرمر	33,265
07070000	خيار	29,894	07070000	خيار	31,473
68022100	رخام ومرمر	28,386	64042000	أحذية جلدية	31,108
94035000	غرف نوم خشبية	23,824	24022000	سجائر	30,133
94016100	أطقم صالونات	22,477	94016100	أطقم صالونات	27,239
64042000	أحذية جلدية	22,212	94035000	غرف نوم خشبية	24,605
44152000	مشاتيح خشب	14,303	74040000	نحاس خردة	18,021
94042900	فرشان زنبرك	13,728	25171000	حصمة	15,728
74040000	نحاس خردة	11,454	44152000	مشاتيح خشب	15,374
69081000	كراميكا	10,126	72043000	حديد خردة	14,630
21069090	طحينية	10,077	94042900	فرشان زنبرك	14,403
94034000	أثاث مطابخ خشبي	8,965	94034000	أثاث مطابخ خشبي	12,067
94031000	خزائن معدنية/ أثاث معدني	8,955	69081000	كراميكا	11,102
25171000	حصمة	8,830	40112000	إطارات	11,080
72043000	حديد خردة	8,658	21069090	طحينية	10,689
39019000	اسفنج خام	8,247	94031000	خزائن معدنية/ أثاث معدني	10,225
94042100	فرشات اسفنج	7,755	76042900	بروفيلات المنيوم	9,171
34029000	مواد تنظيف	7,519	70051000	زجاج	8,740
المجموع		**427,867**	**المجموع**		**493,781**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله– فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

ملاحظة: الصادرات تشمل السلع وطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها.

ملحق رقم (4):

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إجمالي قيمة أعلى عشرين سلعة تم تصديرها من فلسطين* للعامين 2016 و 2017

القيمة بالألف دولار أمريكي

الرمز	الوصف	2016	الرمز	الوصف	2017
68022900	حجر بناء	141,249	68022900	حجر بناء	170,612
39232100	أكياس بلاستيك	46,231	39232100	أكياس بلاستيك	44,465
15091000	زيت زيتون بكر	43,070	15091000	زيت زيتون بكر	37,854
24022000	سجائر	34,477	68022100	رخام ومرمر	34,225
07070000	خيار طازج	29,899	64042000	أحذية	32,288
68022100	رخام ومرمر	29,371	07070000	خيار طازج	31,473
94035000	أثاث منزلي خشبي (غرف نوم)	23,860	24022000	سجائر	30,133
64042000	أحذية	23,002	72043000	حديد خردة	30,090
94016100	صالونات	22,554	08041000	تمر	28,412
08041000	تمر	14,680	94016100	أطقم صالونات	27,293
المجموع		**408,393**	**المجموع**		**466,845**

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله– فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

ملاحظة: الصادرات تشمل السلع وطنية المنشأ والسلع المعاد تصديرها.

ملحق رقم (5):

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إجمالي قيمة الواردات الفلسطينية* المرصودة من فئات سلعية مختارة للعامين 2016 و 2017

القيمة بالألف دولار أمريكي

الفئة السلعية	2016	2017
محروقات	495,882	600,971
اسمنت	219,690	218,758
حديد	192,285	244,696
سيارات	220,096	322,250
حبوب	157,402	130,948
اعلاف	150,578	189,121
أدوية	98,697	114,282

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. رام الله- فلسطين.

(*): البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.